

بفعل ظروف كثيرة، ومنها عجز الموازنة العامة، وبشكل عام تعاني معظم الدول مشاكل في موازنتها العامة بسبب التزايد في حجم الإنفاق العام ومحدودية الإيرادات، إن عجز الموازنة المستهدف ينسجم مع طبيعة الدورة الاقتصادية، ويكون عادةً ضمن الحدود الآمنة والصحية في حال لم يتعد نسبة ٢-٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي أو ٨-١٠ بالمئة من الصعبة يزداد هذا العجز ويتحول إلى مشكلة هيكلية تحتاج إلى معالجة في حال تجاوزه لهذه النسب.

واليوم يشهد عجز الموازنة العامة للدولة تراجعاً من ٣٠ بالمئة في العام ٢٠٢٣ إلى ٢٦ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة للدولة، وستستمر الجهود تبدل باتجاه تخفيضه تدريجياً وصولاً إلى العجز المستهدف بحدود الـ ٢٠ بالمئة كما كان قبل الحرب الإرهابية على سورية.

■ السؤال اليوم.. كيف نمول العجز؟

■ لا تكاد وزارة المالية توفر جهداً لتأمين التمويل اللازم للإنفاق العام من مصادر حقيقية، وبالتالي لتخفيف العجز ما أمكن. ولكن نتيجة لغياب المصادر المالية الرئيسية للموازنة العامة للدولة (الصادرات النفطية) وتزايد حجم الدعم الحكومي (وخاصة المحروقات) فستضطر وزارة المالية للاقتراض من المصرف المركزي لتأمين التمويل المطلوب. إلى جانب الاعتماد على الاقتراض الداخلي من القطاع المالي عن طريق إصدار سندات الخزينة، التي تعد بنظرنا إجراء صحيحاً باعتبارها أدوات مالية توفر التمويل ولا تسهم في زيادة الضغوط التضخمية.

فاليوم علينا التفكير كيف لنا أن نزيد من إيراداتنا وسط تراجع الإنتاج، وغياب الإيرادات النفطية التي كانت تمثل أحد أهم الموارد المالية للموازنة العامة والتي كانت تمثل ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الإيرادات العامة وبالقطع الأجنبي؟ مع العلم أن النفط أصبح عبئاً كبيراً على الخزينة بسبب احتلال آبار النفط من العصابات الإرهابية.

كل ذلك يقودنا لضرورة العمل على ضبط الإنفاق العام من جهة، وزيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى وذلك من خلال التفكير خارج الصندوق. ويأتي تراجع الإيرادات الاستثمارية التي كانت تشكل ٣٠ بالمئة من الإيرادات في حين لا تتجاوز اليوم ١٠ بالمئة منها، فهناك تحد كبير للموازنة العامة للدولة نتيجة للصعوبات الكبيرة التي تواجه عمل القطاع الاقتصادي نتيجة النهب والتخريب والاستهداف المنهجي له من العصابات المسلحة. وتحسين الإيرادات العامة تعمل الحكومة ضمن ثلاثة مسارات وهي: تحسين العائدات من الضرائب والرسوم، تعزيز الفوائد من مؤسسات القطاع الاقتصادي، زيادة العائدات من استثمار أملاك الدولة، التي تشكل نحو ٩٠ ألف أصل، ولم تتجاوز إيراداتها الفعلية ١٥ ملياراً عام ٢٠٢٣، لذا علينا إدارة هذه الأصول بطريقة اقتصادية تحقق دخلاً مهماً للخزينة العامة. وعليه فقد تم فصل ملف إدارة الأصول بين وزارتي الزراعة والمالية بموجب القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٢٣، حيث تعنى وزارة الزراعة باستثمار الأصول خارج المخططات التنموية ومنها الأراضي الزراعية، وتقوم وزارة المالية باستثمار الأصول المصادرة بموجب أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية داخل المخططات التنظيمية كالشركات والعقارات وغيرها، بهدف تعظيم العوائد المتحققة من استثمار هذه الأصول.



كتلة الرواتب والأجور بعد الزيادة الأخيرة أصبحت تعادل ربع الموازنة العامة للدولة تقريباً

ترشيد الإنفاق

■ ما الخطوات المتبعة من قبلكم لتأمين الإيرادات وزيادة الإنفاق؟

■ خطوات مكملة، تخطوها وزارة المالية في سبيل ضبط العجز المالي بالتوازي مع تحسين الإيرادات وهي ترشيد الإنفاق العام، واتباع آليات عمل جديدة تضمن نتائج أفضل بعيدة عن الهدر والفساد، يأتي الربط الإلكتروني من خلال نظام الإدارة المالية المتكاملة لمراقبة وضبط الاعتمادات المالية المخصصة للجهات العامة وحرمة السيولة وإدارتها في سبيل رفع كفاءة الإنفاق العام وترشيده، وإبعاد العنصر البشري ومن ثم تخفيف المحسوبيات والفساد أيضاً، هذه الآلية ستعتمد على الربط بين الخزينة المركزية والجهات العامة المرتبطة بالموازنة العامة للدولة بهدف مراقبة الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) الداخلة ضمن أبواب الموازنة العامة للدولة، إذ بلغ الإنفاق الجاري في موازنة العام ٢٠٢٤/٢٦٥٠٠ مليار ليرة سورية موزعة منها ٣٦٢٠ ملياراً كنفقات إدارية، و ٦٨٠٠ مليار كدعم اجتماعي داخل الموازنة العامة للدولة، والديون والالتزامات ضمن حدود ١١٥٠٠ مليار ليرة. في حين ارتفع الإنفاق الاستثماري من ٣٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ مليار ليرة، وهو الإنفاق الوحيد المنتج والذي سينتج حتماً دخلاً مستقبلياً إضافياً للدولة.

وللتخفيف من الضغوط التضخمية يجب أن يوجه الاقتراض من المصرف المركزي لتمويل المشاريع الاستثمارية ضمن الموازنة العامة، الأمر الذي يعيد التوازن للأسعار من خلال زيادة عدد السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وهو إجراء صحي لا

يؤثر في نسبة التضخم على المدين المتوسط والطويل كما يظن البعض. اليوم يشكل الإنفاق الاستثماري ٢٥ بالمئة من الموازنة العامة وستعمل الوزارة على زيادته بشكل تدريجي لأن الإنتاج هو الحل الوحيد لحل مشاكل الاقتصاد السوري.

الدعم بين الوفرة والتكد

■ سياسة الدعم.. حديث الشارع السوري بكل فئاته.. كيف تظنون لبدأ الدعم مستقبلاً؟

■ لعل أكثر ما يجول في أذهاننا اليوم مشكلة الدعم، لما لحق بها من تبدلات في الخطط والسياسات المرونة لها، وصولاً لفكرة استبعاد فئات غير مستحقة للدعم لم تتجاوز الـ ٧ بالمئة حسب التقديرات الحكومية، ولا تزال الشريحة الكبرى من البطاقات الإلكترونية (٤,٧ ملايين بطاقة) تتلقى الدعم الحكومي بمختلف أشكاله.

وبالتالي الحديث عن وجود وفورات مالية كبيرة ناتجة عن هذا الإجراء فيه من عدم الدقة الشيء الكثير، كما صدر العديد من المراسيم والقرارات لتحسين مستوى المعيشة امتصت كل وفر مالي تم تحقيقه، إضافة إلى زيادة كلف الدعم الناتج عن زيادة أسعار المواد المدعومة كالمقح والمحروقات وغيرها ما جعل من الوفير غير مؤثر أمام فرق الأسعار الكبيرة.

ويجب أن يتمثل الهدف الحقيقي من إعادة هيكلة الدعم بتوجيه الدعم لمستحقيه وتحقيق العدالة ودعم الشرائح الأكثر حاجة، إضافة إلى التخفيف من عجز الموازنة العامة ودعم الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية. وبالتالي لابد من البحث عن آليات جديدة وعادلة لإيصال الدعم لمستحقيه، إذا أصبح الدعم بشكله الحالي يشكل خطراً على الموازنة العامة للدولة.

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع

المشرف العام
عبد الفتاح العوض
المدير المسؤول
نبيل زريق

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
هنى الجمدان

لارا عبد الكريم توما

هاتف: ٠١١ - ٣٠٦٥ / ٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ - ٠١١

السياسات النقدية والمالية هل نحن في الطريق الصحيح؟



■ فراس تيناوي

إعادة النظر في السياسات وجعلها أكثر مرونة

تعتبر السياسات النقدية والمالية أساس نمو أي اقتصاد

سواء أكان تآمياً أم ناشئاً أو متقدماً، ويكون دور هذه

السياسات في جميع الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد سواء

كان بالسلم أم في الحرب، ولا يمكن لأي اقتصاد مهما علا

شأنه وتوافرت فيه مقومات النهوض أن يحقق النجاح

من دون أن تتناغم هذه السياسات فيما بينها، حيث تعمل

السياسة المالية على رسع السياسة الضريبية والجزرية

وتحديد نسبتيها، بالإضافة لتحديد الموازنة العامة للدولة

وسد العجز فيها عبر عدة طرق أبرزها إصدار سندات

حكومية وغيرها من الأدوات التي يكون لها انعكاساتها على

الاقتصاد بجمع مستوياته وتقوم هذه السياسة وزارة

المالية، في حين تعمل السياسة النقدية على التحكم في

إصدار الكتلة النقدية المحلية وحرمتها بما يخدم المصلحة

العامة والحفاظ على نسبة تضخم مدروسة ومستهدفة

وتحقيق نمو اقتصادي مستدام مستخدماً عدداً من

الأدوات، البعض منها تقليدي والبعض منها مبتكر حسب

ظروف كل الدولة والهدف من هذه الأداة، وتكون هذه

السياسة من اختصاص البنك المركزي.

يمكن لأي متابع للاقتصاد السوري أن يلاحظ أن السياسات النقدية والمالية خلال سنوات الأزمة غير واضحة المعالم نتيجة التغيرات اليومية المحلية والدولية كالعقوبات وغيرها، ويقتصر دورها على الحلول الإسعافية قصيرة المدى، فالسياسة النقدية اتسمت بالتشدد النقدي واحتباس الكتلة النقدية بعدة طرق تقليدية وغير تقليدية، كرفع سعر الفائدة على القروض وتحديد سقف التمويل اليومي ووضع مبالغ مالية عند عمليات البيع والشراء كوسيلة لكبح جماح التضخم ورفع الطلب على العملة الوطنية وتحقيق التوازن في سعر الصرف وتأمين القطع الأجنبي، وكان البنك المركزي والسوق السوداء كانا يسلكان سلوك القط والفأر طوال السنين الماضية، ونتيجة لذلك نجحت السوق السوداء في استنزاف الاحتياطي النقدي الأجنبي رغم غياب البيانات الاقتصادية الدورية كنسبة التضخم والبطالة وتكاليف الإنتاج وغيرها التي تعتبر البوصلة وأساس قرارات البنوك المركزية، فأضححت السوق السوداء اللابع الرئيسي في السوق، واقتصر دور البنك المركزي على التدخل حين تشتعل الأسواق، أما على صعيد السياسة المالية فكانت أيضاً في سياق التشدد، أدى ازدياد ضرائب ورسوم والجمارك وغيرها من الرسوم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتسبب في ضغط مالي كبير على المنشآت والمعامل الصناعية والتجارية من أجل سد العجز في الموازنة الحكومية، كما تم طرح سندات خزينة للتداول في الأسواق لأول مرة في تاريخ الاقتصاد السوري.

نتيجة لهذه السياسات نتج لدينا اقتصاد يميل نحو الانكماش وليس للنمو، وأصبحت نعيش اليوم حالة تسمى في علم الاقتصاد الركود التضخمي، التي تتصف بارتفاع أسعار قوي مصحوب

كلام في الاقتصاد

التضخم

وسياسة الاستقرار الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية للمصرف المركزي المحدد الأول لنجاح الحكومة في القضاء على التضخم والبطالة، فسياسة الاستقرار الاقتصادي رغم صعوبتها لاعتمادها على الخبرة والمهنية التي من المفترض توافرها في المصرف المركزي لتمكنه من خلق تناغم بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كافة وهذا يعتبر إنجازاً مهماً إن حصل. يترافق ذلك مع خلق سياسة توازنية بين متطلبات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ونسب السيولة المخصصة لتمويل تلك الاستثمارات. على أن يضمن نجاحه في سياسات الاحتياطات النقدية للمصارف. فحزمة هذه السياسات تحقق أهداف سياسة الاستقرار الاقتصادي لجهة تخفيض نسب التضخم بالاقتصاد، أي إن المصرف المركزي هو المسؤول من خلال سياسته النقدية وأدواتها أن تكون دافعة بقوة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والمالية كافة التي تحقق الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التشغيل والتوظيف الكامل لقوة العمل وتخفيض حدة الفقر وحماية المستوى المعيشي للمواطن ولجم حدة التضخم الذي يؤثر في قوة العملة الوطنية. مع الحفاظ على مستوى معين من الإنفاق الاستثماري الخاص والعام والحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات، وكل هذا يعتمد على سياسة نقدية تعالج الكتلة النقدية المتداولة لجهة مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، هذه السياسة تترافق مع سياسة مالية تدفق بالإنفاق العام لتوليد آثار مضاعفة في الاقتصاد الوطني أي توسيع نطاق الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي توسيع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال دعم الإنتاج وتخفيض تكاليفه ومن ثم التوسع بالقيادة الضريبية.

إن الوصول لأهداف الاستقرار الاقتصادي يتطلب معالجة وجود اختناقات في جانب العرض، حيث تستخدم الواردات للتقليل من أثر تلك الاختناقات على المدى القصير. مع معالجة لافض الطاقات الإنتاجية القائمة، وتحقيق زيادة في مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد الوطني لزيادة المعروض من السلع والخدمات دون زيادة الأسعار، أي المحافظة على نسبة التكاليف وعدم زيادتها في الإنتاج للحفاظ على مستوى أسعار بحيث تتناغم مع قدرة الدخل على الاستهلاك. هذا الجانب الخاص بالأسعار وتكلفة الإنتاج يحقق نوعاً من الصادرات الذي يحدث تحسناً في شروط التبادلات الدولية لمصلحة الصادرات الوطنية.

إن الدفع بالمصرف المركزي لاتباع سياسة الاستقرار النقدي يعبر عن قوة التأثير في الاقتصاد الكلي، وبالتالي تعتبر السياسات النقدية التي طرحها المصرف موقوفة اجتماعياً، ما يضمن له نجاح سياساته في لجم حدة التضخم.

سياسة كهذه تتطلب استخدام أدوات تساعد في تخفيض نمو السيولة الذي غالباً ما يؤدي إلى الركود التضخمي كما هو الحال في سورية، حيث فشلت السياسات التي اتبعتها المركزي للحد من التضخم ومنع الوصول إلى ركود تضخمي، فإذا قمنا بإجراء مقارنة بين النتائج التي يحققها التضخم في الاقتصاد مع نتائج الركود نجد أن نتائج التضخم لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد، حيث أسست حلولها مكلفة جداً إذا ما قيست بتكاليف حل مشكلة الركود، وكلتا المشكلتين التضخم والركود لم تتمكن سياسات المركزي ولا السياسات الحكومية من وضع حلول أو الحد من تأثير كل منهما. بل على العكس أتت القرارات الحكومية أمام ضعف في السياسة النقدية وغياب التناغم لتعمق المشكلة وتخلق صعوبات في حلها. لهذا تنصح البنك المركزي للعمل على اعتماد سياسة تخصصية لمحاربة التضخم. على أن تتناغم مع سياسة تنقذ الاقتصاد من حالة الركود، وذلك من خلال الترشيد في الاعتماد على الإصدار النقدي والضغط الأدبي على الحكومة لكف عن الاستدانة لمواجهة إنفاقاتها الجارية أو تمويل بعض المشاريع غير التنموية. على أن يتناغم ذلك مع سياسة داعمة لمشاريع النمو الاقتصادي المستدام من خلال التوجه لتمويل مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وضغط تكاليف الإنتاج لتخفيض أسعار المنتجات ما يرفع الطلب بالسوق، وبالتالي يدفع باتجاه رفع ونيرة التصدير من خلال خلق سعر منافس. كما يمكن للمركزي التشجيع على مشاريع ذاتية التمويل التي تحقق نتائج مبدلة للاقتصاد الوطني وهي ليست بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، وبالتالي تحقق موارد بالقطع الأجنبي للخزينة العامة ما يساعدها في رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية والتأثير في أسعار المستهلك وبالوقت نفسه تحد من ارتفاع نسب التضخم. إن مشاريع ذاتية التمويل التي تحقق موارد كبيرة تنتج حلولاً لحزمة مشاكل يعانيها الاقتصاد الكلي.

هنا لا بد لنا أن نشير إلى أمر مهم وهو أن سورية قريبة جداً من دخول مرحلة التحول الاقتصادي وهو الأمر الذي ستقرضه المباحثات الجيوسياسية التي يمر بها العالم بشكل عام وسورية بشكل خاص. فلامح ولادة نظام اقتصادي جديد تفرض تحولات اقتصادية على الدول، ومن ضمنها سورية. هذه التحولات تؤدي إلى توقع تضخم حتمي.

■ عامر إلياس شهيدا